نص ردن

▪ علاء حسن

المصالحة تصحو

مشروع المصالحة الوطنية، تلقى مؤخرا وتزامنا مع بدء العد التنازلي لموعد انعقاد القمة العربية جرعات منشطة من الحكومة، وأعلن القيادي في ائتلاف دولة القانون النائب حسن السنيد أن وفدا يمثل رئيس الحكومة توجه إلى العاصمة الأردنية عمان للقاء معارضين عراقيين لحثهم على الاستجابة لمشروع المصالحة ثم الانضمام للعملية السياسية.

طوال السنوات الماضية، شهدت بغداد وعواصم عربية لقاءات في إطار تحقيق المصالحة، وجميعها لم تسفر عن نتائج ايجابية، إلا بحدود انضمام شخصيات معينة وجدت في المشروع الحكومي فرصة للحصول على مكاسب مادية، ومنها على سبيل المثال التوسط لإبرام عقود استثمارية لشركات أردنية وإماراتية وتركية وحتى سعودية.

يقال أن إعطاء منشطات للمصالحة في هذا الوقت الذي تشهد فيه البلاد أزمة سياسية بين الأطراف المشاركة في الحكومة جاء وبحسب احد نواب القائمة العراقية نتيجة ضغوط عربية على بغداد، طرحت بصيغة شروط لحضور مؤتمر القمة، لكن نواب دولة القانون وردا على المشككين بمساعي الحكومة وتحركها على المعارضين، أكدوا حرصها على تحقيق المصالحة مع مجاميع مسلحة رفعت شعار "المقاومة الشريفة" وأبدت استعدادها للانضمام للعملية السياسية، من دون شروط مسبقة.

من المتوقع وبعد انتهاء القمة العربية، عودة المصالحة إلى "حاضنة الخدج" لان المنشطات الحكومية فشلت في تحقيق نموها بالرضاعة الطبيعية، أو بمنح عقود المشاريع الاستثمارية، أو بحملة ترويج إعلامية، تبنتها صحف عربية ومحلية، اعتادت نشر دعايات رسمية مدفوعة الثمن تتناول المنجزات المتعلقة بتحسين الملف الأمني والقضاء نهائيا على المجاميع الإرهابية.

لا احد من العراقيين يعترض على تفعيل مشروع المصالحة، لتحقيق السلم الأهلي وتوفير فرص استقرار الأوضاع الأمنية، وعندما يحسب العراقي عدد المؤتمرات المعنية بهذا الامر، يصيبه الذهول، لان المحافظات والعاصمة بغداد تشهد، وبمعدل شبه يومي عمليات إرهابية تستهدف المدنيين، وحسابات الواقع دائما تخالف ما يعلنه المسؤولون، خصوصا عندما ترتسم التساؤلات حول دور المصالحة في انحسار نشاط الجماعات المسلحة المصرة على استهداف العراقيين يوميا، تحت" شعار المقاومة الشريفة"، وفي بعض الأحيان، الإطاحة بالحكومة غير الشرعية.

أحد أعضاء مجلس النواب السابق المقيم حاليا في عمان كان دوره في تحقيق المصالحة الحصول على موافقة حكومية لفتح ساحة سباق الخيل "الريسز" في حي العامرية، مقابل إقناعه خمسة أشخاص ينتمون لفصيل مسلح إعلان انضمامهم للعملية السياسية، ونبذ استخدام السلاح، والتفرغ لإدارة الريسز، واستيفاء إيجار البار الملحق بساحة السباق .

وبفضل المصالحة أصبح النائب السابق يعيش في بحبوحة، وتصله شهريا واردات الريسز وإيجار البار الذي يشهد إقبالا واسعا خلال أيام غلق محال بيع الخمور في العاصمة بغداد، وخصوصا في مواسم ومناسبات، يتعرض فيها شارب الخمر لعقوبات قاسية على يد عناصر رجال الأمن أو من احد المتبرعين بمكافحة المنكر.

السياحة تقاضي مؤسسات حكومية لتجاوزها على مبان تراثية

نحو 4000 موقع تراثي تعرّض للهدم.. والأوقاف الدينية تنأى بنفسها عن المسؤولية

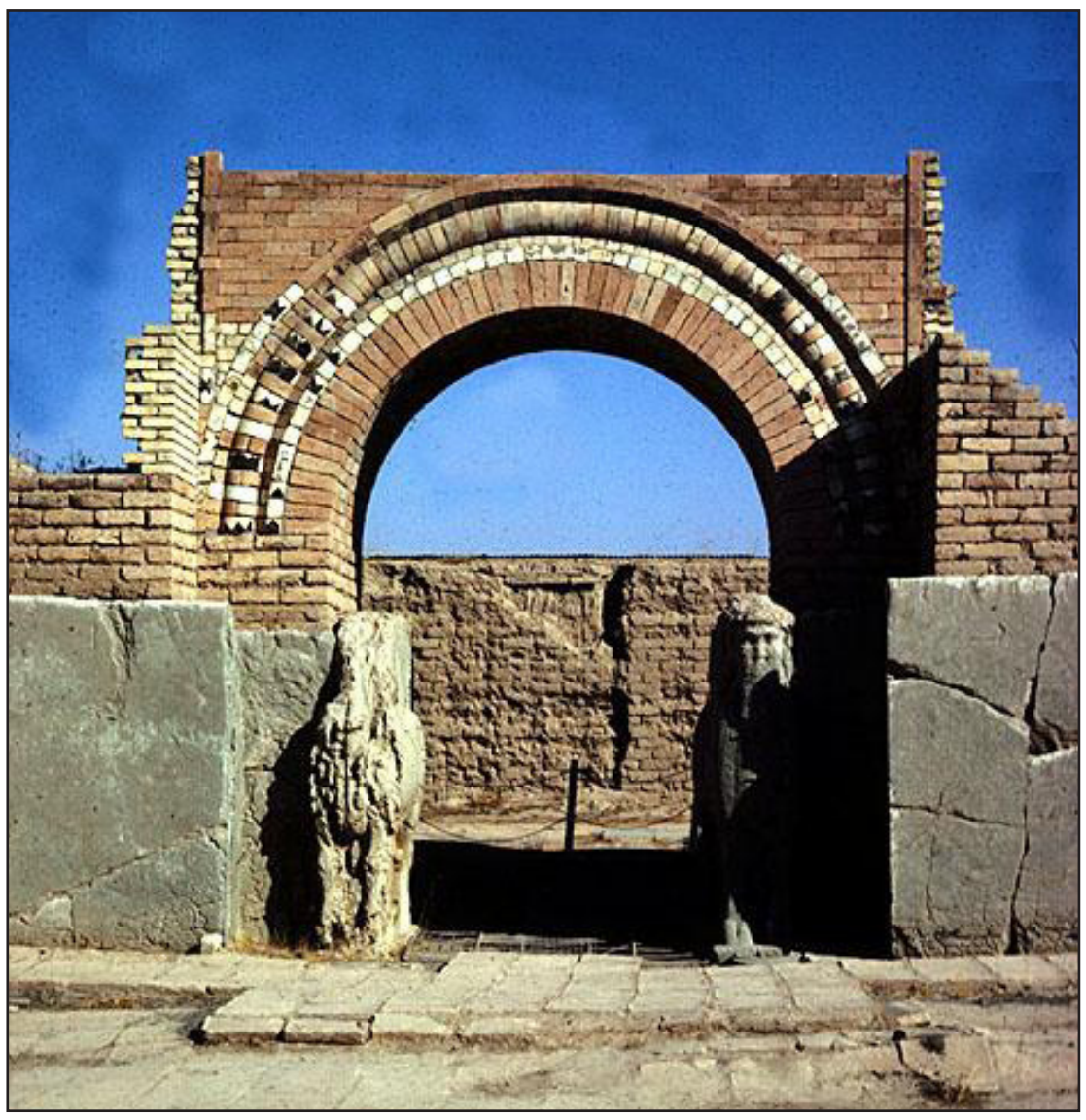

كشفت هيئة الآثار والتراث أن قرابة ٤٠٠٠ مبنى تراثي تعرض للهدم، بسبب عدم وجود قانون يحميها، مشيرة إلى رفعها دعاوى قضائية ضد من أسمتهم المتجاوزين على المباني التراثية.

رئيس هيئة الآثار والتراث قيس حسن رشيد أكد في اتصال هاتفي مع "المدى"، أن ثلاثة آلاف و٦٠٠ مبنى تراثي تعرض للهدم ولم يبق سوى ٢٤٠٠ من أصل ٦٠٠٠ مبنى تراثي، واصفا ذلك بأنه "هدر لثروة لا تقدر بثمن".

□ بغداد / دعاء آزاد

وبين رشيد أن "الهيئة رفعت دعاوى قضائية ضد كل من الوقف السني والشيعي والمسيحي، وأمانة بغداد، والحكومة المحلية في بابل، وأفراد آخرين، لتجاوزهم على المباني التراثية التي في عهدتهم خلافا للقانون".

لكنه شكا مما اعتبره بطء الإجراءات القانونية، وقال: "كل يوم يمر يهدد سلامة الأماكن التراثية لأنها ملك لأشخاص غير متخصصين بالتراث"، على حد وصفه.

وكانت هيئة الآثار والتراث قد شكت في وقت سابق تعدد مرجعيات المواقع التراثية مثل الوقف السني والوقف الشيعي والوقف المسيحي وأمانة بغداد، في حين لا تمتلك الهيئة سوى ٢٦ مبنى فقط. ويرى رشيد أن المشكلة لها جانبان؛ احدهما قانوني والآخر مادي، مؤكدا أن "هناك حاجة ملحة لتشريع قانون استملاك المباني التراثية لأنها حاليا ملك لعدة جهات وكذلك لأشخاص"، معربا عن أسفه بالقول: "نحن عاجزون عن نقل ملكيتها للهيئة إلا بقانون".

أما الجانب المادي فأوضح أن "الهيئة بحاجة إلى تخصيصات مالية لكي تستملك الأماكن التراثية من أصحابها"، مستدركا "طالبنا الحكومة الاتحادية بتخصيص ٢٠ مليار دينار ضمن موازنة العام الحالي لشراء المباني أو منح ملاكها مبالغ لترميمها"، مستبعدا موافقة الحكومة على هذا الطلب.

الأوقاف نفت من جانبها، التجاوز على الأبنية التراثية، مؤكدة أنها لا تملك سوى دور العبادة. وبين رئيس الوقف الشيعي صالح الحيدري أن "المباني التابعة لنا هي فقط العتبات المقدسة وبعض الجوامع والحسينيات". وأضاف في تصريح لـ"المدى" أمس "نحن لم نتجاوز على الأبنية التراثية التابعة لنا ولم نغير من شكلها الأصلي ونتعامل مع الأماكن بالتشاور مع دائرة الآثار والتراث الموجودة في كل محافظة".

ولفت الحيدري إلى أن "العتبات المقدسة لها طابع خاص لأن فيها طقوسا دينية من صلوات وزيارات على مدار السنة لذلك هناك حاجة ضرورية لتأهيل وتجديد المكان"، موضحا "على سبيل المثال قمنا بتوسعة العتبات المقدسة في محافظة النجف وتغليف صحن الإمام الحسين في محافظة كربلاء إذ كان من الصعب الصلاة داخله". وشدد الحيدري على أن "هذه المباني ملك للوقف ولا يحق لأي جهة استملاكها"، على حد قوله.

فيما أفاد الوقف السني في تصريح لـ"المدى" على لسان وكيله للشؤون الدينية محمود الصميدعي بأن "المباني التراثية التابعة للوقف السني هي بعض الجوامع لا غير". وفي السياق نفسه ذكر رئيس الوقف المسيحي رعد عمانوئيل في تصريح لـ"المدى"، أن "الوقف لا يمتلك مباني تراثية إنما هناك بعض الكنائس التي تعتبر تراثية وهي ملك للطوائف المسيحية ولكن تحت إشراف الوقف المسيحي". وأشار عمانوئيل إلى أن "هذه المباني ملك للطوائف المسيحية ومن غير الممكن أن تملك لجهة غيرهم"، نافيا في الوقت نفسه إجراء أي تغيير لمعالمها الأصلية. وقد أجرت "المدى" عدة اتصالات هاتفية مع أكثر من مسؤول في أمانة بغداد للحصول على تصريح بشأن الموضوع، إلا أنهم لم يردوا على الاتصالات بالرغم من التأكيدات المتكررة. لجنة السياحة والآثار النيابية عزت التجاوزات على المباني التراثية إلى ضعف السلطة والرقابة القانونية.

إذ انتقد نائب رئيس اللجنة طلال حسين الزوبعي الجهات المعنية بتطبيق القانون الخاص بحماية المواقع التراثية، مبينا أن "ضعف السلطة وعدم تنفيذ العقوبات ضد من يتجاوز على الأماكن التراثية هما السبب الرئيس في خسارة الكثير من الأبنية التراثية". وأشار إلى أن "القانون يفرض على المتجاوزين غرامات مالية قد تكون قليلة، وفي المقابل يقوم مالك المبنى التراثي بتحويله إلى مبنى تجاري لتحقيق أرباح عالية أضعاف مبلغ الغرامة"، ملمحا إلى إمكانية إجراء تعديل على القانون لكي يتناسب مع الوقت الحالي.وتابع بالقول: إن "باستطاعة وزير السياحة والآثار أن يصدر قراراً عبر مجلس الوزراء لمنع هدم المباني التراثية وإزالة جميع التجاوزات عنها، كما هو حال الوزراء الآخرين".

ونوه بأنه "إذا كان المواطن في العراق مضطهداً بسبب ما يعيشه البلد من حالة فوضى وغياب السلطة فكيف بالأبنية التراثية"، بحسب تعبيره.

وكان النائب طلال حسين الزوبعي قد كشف في تصريح لـ"المدى" أمس، أن "الفساد في وزارة السياحة والآثار يعد من أعلى مستويات الفساد المالي والإداري في الوزارات العراقية، وبالتالي فأن اللجنة تواجه معوقات هائلة جدا تحول دون معرفة الفاسدين والقوى الفاعلة المستفيدة في عمليات الفساد"، على حد قوله. وأضاف إن "هناك جهات تعمل على استمرار الفوضى للحيلولة دون الكشف عن قضايا الفساد والمتاجرة في الآثار العراقية"، معتقدا أن "٦٠٪ من المسؤولين في الحكومة يتاجرون بالآثار العراقية"، بحسب ما ذكر. وتنص المادة ١٠ من قانون الآثار والتراث رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٢ على أن "تتولى الجهات التي تمتلك المباني التراثية إدارتها على أن تستخدم للأغراض التي أنشئت من أجلها مع عدم الإضرار بها أو تشويهها، مع النظر في توسيعها وتطويرها وفق متطلبات العصر وخاصة العتبات المقدسة".

وتنص المادة ١١ من القانون: أولا- تتولى السلطة الآثارية مراقبة المنشآت المنصوص عليها في المادة ١٠ من هذا القانون بصورة دورية ويتولى مالكها أو المتولي عليها صيانتها وترميمها تحت إشراف السلطة الآثارية.

وجاء في الفقرة رابعا من المادة المذكورة: لا يباشر المالك أو المتولي أعمال هدم أي من المنشآت المنصوص عليها في المادة ١٠ من هذا القانون أو نقلها كلا أو جزءا أو ترميمها أو تجديدها أو تغييرها إلا بعد استحصال موافقة السلطة الآثارية التحريرية، وبخلاف ذلك تتولى السلطة الآثارية إعادة المنشأ إلى ما كان عليه على حسابه مع خضوعه للعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون والحكم بالتعويض إن كان له مقتضى.

تحت عنوان "شرف" العائلة

عراقيون في المهجر يعيدون بناتهم بالقوة إلى العراق!

□ بغداد / المدى

تشهد دول الشمال الأوروبي الأسكندنافية تزايداً خطيراً في أعداد الفتيات اللواتي يُجبَرن على العودة قسراً إلى العراق بشكل نهائي، من قبل آبائهّن وأقاربهّن للحفاظ على ما يسمونه "شرف العائلة".

كما ازدادت أيضاً ظاهرة إجبار الفتيات القاصرات على الزواج مبكراً، وفق العُرف العشائري، الأمر الذي دفع بالبرلمان السويدي إلى مناقشة مشروع قانون يُجرّم فيه هذه الممارسات، فيما تقوم الصحف السويدية عند الإعلان عن وقوعها بتوجيه انتقادات شديدة إلى منظمات اللاجئين والجهات المعنية لفشلها في وضع حد لها. وبحسب منظمات نسوية سويدية، فإن العشرات من الفتيات العراقيات يختفيّن أثناء العطلة الصيفية، بسبب إجبارهّن من قبل عائلاتهّن على الزواج في العراق والبقاء فيه رغماً عن إرادتهّن، وتذهب منظمات نسوية إلى حد القول إن ضحايا هذه الجريمة هم بالمئات وليس العشرات.

وتقول الناشطة النسائية السويدية من أصل عراقي إخلاص رمضان: إن "السبب في بروز هذه الظاهرة يعود إلى فشل الآباء والأزواج في التأقلم مع المجتمع الجديد الذي يضمن مساواة الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، وأيضاً عدم الاستعداد للتخلي عن المفاهيم الخاطئة تجاه حق المرأة في التعلم والعمل واختيار طريقة حياتها، الأمر الذي يدفعهم إلى ممارسة العنف ضدهّن".

وأضافت في حديث لإذاعة "العراق الحر" حول ازدياد هذه الجرائم، "هناك حالتان شائعتان لمثل هذه الأفعال هي أولاً أن الأب ينفصل عن الأم، وبالتالي يخطف البنات إلى العراق من دون علم الزوجة، فيتركها حائرة دون أن تعلم أي شيء عن بناتها".

وبينت رمضان أنه "في الحالة الثانية يجري خداع العائلة بالكامل للسفر إلى العراق لسبب ما، وهناك يقوم الزوج بإخفاء الجوازات، ويرفض عودة بناته الى السويد". ورداً على هذه الممارسات، فتحت الدول الأوروبية العشرات من المراكز الاجتماعية الخاصة بحماية ورعاية الفتيات اللواتي يتعرضّن للعنف من عائلاتهن، وفي أحيان كثيرة تُضطر الشرطة لوضع الفتيات في بيوت سرية لحمايتهن من بطش آبائهّن أو أخوانهّن. وتذكر الناشطة الاجتماعية نادية نهاد السليم من منظمة (مانويل) السويدية، أن هذه القضية تعتبر خطيرة في المجتمعات الأوروبية، كما في الشرقية، مستنكرة بشدة ممارسة العنف ضدهّن أو إجبارهن على ترك السويد والعيش في العراق.

وبينت أنه "بالإمكان دعم الفتاة الصغيرة وتشجيعها على الدراسة والاندماج في المجتمع الجديد، والإفادة من التكنولوجيا الموجودة فيها للتطور والمعرفة، وبالتالي من الممكن أن تختار طريقة حياتها بالشكل الصحيح الذي يناسبها، لأن الزواج قضية معقدة جدا". ويقول باحثون اجتماعيون: إن الآباء الذين يمارسون هذه الجرائم يحاولون إظهار القوة وتعزيز المركز الاجتماعي الأبوي، لفئة من البيئة العراقية المهاجرة المتمسكة بممارسة العنف، وإلغاء حق المرأة في المساواة مع الرجل.

وينتمي هؤلاء إلى فئة من المهاجرين فشلت في الاندماج مع المجتمعات الجديدة التي آوتهم، ولم ينجحوا في تعلم لغة البلاد الجديدة التي يقيمون فيها، أو إيجاد عمل فيها.

الصحة تحذر من استخدام الخلطات العشبية لغير المرخصين

□ بغداد/ قيس عيدان

كشف المفتش العام لوزارة الصحة عن استقبال المؤسسات الصحية أعداداً كبيرة لأشخاص يعانون من مضاعفات جراء استخدامهم الخلطات الطبية العشبية غير المرخصة. وقال الدكتور عادل محسن في تصريح صحفي: إن مكتب المفتش العام ينظم حملات تفتيشية في بغداد والمحافظات تستهدف المعاشب والأماكن التي تستخدم الأعشاب لأغراض علاجية، واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد غير المجازة منها. وأضاف أن "الوزارة لم تسمح لأي شخص ببيع الأعشاب بصيغة تراكيب مخلوطة، وإنما بيعها بصفتها الطبيعية فقط"، مشيرا إلى أن الوزارة وضعت ضوابط جديدة لعمل العشابين تمثلت بإشراك صاحب الإجازة بدورة تدريبية ومن ثم إجراء اختبار لهم ومن يفشل فيه لا تجدد له إجازة ممارسة المهنة. وأفاد بأن "الوزارة أخذت على عاتقها إشراك ذوي المهن الطبية والصحية بدورات طب الأعشاب للتعامل مع هذه المواد من منطلق علمي بعيداً عن الدجل والشعوذة، إلى جانب إدخال طب الأعشاب ضمن البرامج الصحية في المراكز والمؤسسات الصحية". وأكد محسن على دور الإعلام في توعية المواطنين بأهمية استخدام الأعشاب بصورة صحيحة وعلمية والابتعاد تماماً عن الخلطات العشبية حفاظاً على صحتهم وسلامتهم. من جانبه، دعا المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة الدكتور زياد طارق وسائل الإعلام كافة إلى أن تأخذ دورها الحقيقي بهدف توعية المواطنين بالمخاطر الصحية والبيئية للخلطات العشبية التي يقوم بها أشخاص غير مجازين رسميا.

رئيس البعثة التنقيبية الدولية في تل أبو طبيرة لـ"المدى":

اكتشفنا مدينة أثرية بمساحة ٤٠ هكتاراً تعود إلى القرن الـ ٢٦ قبل الميلاد

□ الناصرية/ حسين العامل

أعلن رئيس البعثة التنقيبية الدولية العاملة في الموقع الأثري أبو طبيرة بمحافظة ذي قار اكتشاف مدينة أثرية بمساحة ٤٠ هكتاراً تعود إلى ٢٥٠٠-٢٦٠٠ قبل الميلاد.

وقال الدكتور فرانكو دي اغستينو الذي يقود فريقا دوليا للتنقيب في تل أبو طبيرة ٨ كم جنوب الناصرية في حديثه لـ"المدى": أن أهم النتائج المتحققة في الجانب العلمي بعد شهرين من أعمال التنقيب هو اكتشاف منطقة أثرية تعود إلى فترة تاريخية مهمة.

وبين أن هذه الفترة التاريخية تمثل مرحلة التحول من ولاية المدن إلى مرحلة سرجون الأكدي التي تحولت فيها السيطرة من المحلية إلى نطاق أوسع باتجاه العالمية.

وتعد البعثة التنقيبية الدولية التي تضم أربعة علماء آثار، ثاني بعثة تنقيبية دولية تنقب في الناصرية منذ العام ١٩٩٠، إذ سبقتها بعثة أميركية أخرى من جامعة نيويورك بقيادة الدكتورة أليزابيث ستون قامت بالتنقيب في محيط مدينة أور التاريخية نهاية العام الماضي.

وأضاف رئيس البعثة التنقيبية الدولية، الذي يشغل أيضا منصب أستاذ المسماريات في جامعة روما، أن "البعثة التنقيبية تمكنت من اكتشاف جرار حجرية وأدوات تجميل مستوردة من الهند وخنجر أثري، فضلا عن قبر لطفل ومجموعة قبور أخرى تعود إلى ٢٥٠٠ – ٢٦٠٠ قبل الميلاد، في أول شهرين من برنامج التنقيب الذي من المقرر أن يتواصل على مدى خمسة أعوام".

وتابع رئيس البعثة، أنه وبعد أن أمضت البعثة شهرين من التنقيب في تل أبو طبيرة فأنها ستتوقف الآن لتعاود التنقيب في شهر أيلول المقبل، وفقا للعقد المبرم بين البعثة وهيئة الآثار العراقية للتنقيب في الموقع نفسه.

وأشار الدكتور اعستينو إلى أن البعثة ستقوم خلال شهر حزيران من العام ٢٠١٣ بعقد مؤتمر دولي عن الآثار العراقية في مدينة روما الإيطالية، يشارك فيه آثاريون دوليون وأساتذة جامعيون، فضلا عن عدد من الإعلاميين الأجانب الذين سبق لهم أن عملوا في العراق.

وتعد محافظة ذي قار التي تضم نحو ١٢٠٠ موقع آثاري يعود معظمها إلى الحضارات السومرية والأكدية والبابلية والأخمينية والفرثية والساسانية والعصر الإسلامي، من أغنى المدن العراقية بالمواقع الآثارية المهمة، إذ تضم بيت النبي إبراهيم (ع) وزقورة أور التاريخية، فضلا عن المقبرة الملكية، وقصر شولكي ومعبد (دب لال ماخ) الذي يعد أقدم محكمة في التاريخ.

فقدان

بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٩ في تمام الساعة الخامسة عصرا فقد المدعو (باسم صادق جبوري) وسيارته اجرة بيضا موديل ١٩٩٤ دايو لمنس (٢٥٦٣٦٩ / فحص مؤقت بغداد) من منطقة الشعب / حي البساتين م ٣٤٦ / ز ٤٩ / دار ٧٦.